المندوبية السامية للتخطيط

أبريل 2022 - رقم 284

معالم إحصائية

نشرة شهرية

محتوى

1 الأثمان
2 مؤشرات إقتصادية ومالية
3 البحوث الفصلية حول الظرفية الإقتصادية
4 المرأة وسوق العمل

الأثمان

الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2017)

التطور حسب أقسام المواد

سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، خلال شهر فبراير 2022، ارتفاعا بـ 0,6% بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الارتفاع عن تزايد الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بـ 1,0% والرقم الاستدلالي للمواد غير الغذائية بـ 0,3%.
بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك ارتفاعا قدره 3,6% خلال شهر فبراير 2022.

وفيما يخص التغير السنوي، فقد سجل متوسط الرقم الاستدلالي للشهرين الأولين من سنة 2022 ارتفاعا قدره 3,3% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

التطور الشهري للرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك

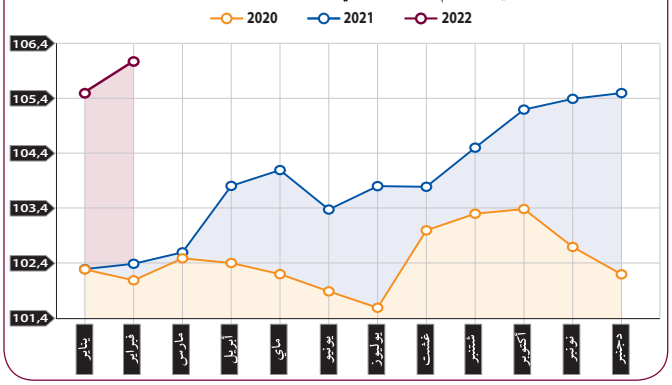

أقسام المواد	الرقم الاستدلالي الشهري يناير 2022	فبراير 2022	التغير %	الرقم الاستدلالي للشهرين الأولين 2021	2022	التغير %
المواد الغذائية	**105,0**	**106,1**	**1,0**	**100,7**	**105,6**	**4,9**
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	104,0	105,1	1,1	99,7	104,6	4,9
المشروبات الكحولية والتبغ	129,7	129,7	0,0	125,4	129,7	3,4
المواد غير الغذائية	**105,8**	**106,1**	**0,3**	**103,5**	**106,0**	**2,4**
الملابس والأحذية	106,9	106,9	0,0	103,7	106,9	3,1
السكن والماء والكهرباء والغاز ومحروقات أخرى	103,1	103,2	0,1	102,0	103,2	1,2
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	103,7	104,1	0,4	101,0	103,9	2,9
الصحة	101,7	101,7	0,0	101,7	101,7	0,0
النقل	109,9	111,0	1,0	104,3	110,5	5,9
المواصلات	103,7	103,8	0,1	103,9	103,8	– 0,1
الترفيه والثقافة	101,5	101,6	0,1	99,6	101,6	2,0
التعليم	111,7	111,7	0,0	110,3	111,7	1,3
مطاعم وفنادق	105,6	105,4	– 0,2	104,1	105,5	1,3
مواد وخدمات أخرى	108,8	109,0	0,2	104,4	108,9	4,3
الرقم الاستدلالي العام	**105,5**	**106,1**	**0,6**	**102,4**	**105,8**	**3,3**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

تطور الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك حسب المدن

المدن	الرقم الاستدلالي الشهري يناير 2022	فبراير 2022	التغير %	الرقم الاستدلالي للشهرين الأولين 2021	2022	التغير %
أكادير	104,8	105,4	0,6	102,8	105,1	2,2
الدار البيضاء	106,7	106,6	– 0,1	103,0	106,7	3,6
فاس	105,4	106,6	1,1	102,3	106,0	3,6
القنيطرة	105,0	105,7	0,7	101,4	105,4	3,9
مراكش	105,5	106,9	1,3	102,1	106,2	4,0
وجدة	103,9	104,8	0,9	101,3	104,4	3,1
الرباط	105,1	105,8	0,7	102,5	105,5	2,9
تطوان	103,6	104,3	0,7	101,1	104,0	2,9
مكناس	104,9	105,5	0,6	102,3	105,2	2,8
طنجة	104,8	106,0	1,1	102,1	105,4	3,2
العيون	104,8	104,9	0,1	103,0	104,9	1,8
الداخلة	105,2	105,7	0,5	102,9	105,5	2,5
كلميم	108,0	108,9	0,8	104,3	108,5	4,0
سطات	105,8	105,8	0,0	102,1	105,8	3,6
آسفي	108,3	109,0	0,6	104,7	108,7	3,8
بني ملال	106,1	107,0	0,8	101,7	106,6	4,8
الحسيمة	103,9	104,5	0,6	101,4	104,2	2,8
الرشيدية	104,6	104,5	– 0,1	101,3	104,6	3,3
المجموع	**105,5**	**106,1**	**0,6**	**102,4**	**105,8**	**3,3**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

على مستوى المدن، سجل الرقم الاستدلالي للاثمان عند الاستهلاك خلال شهر فبراير 2022 مقارنة مع الشهر السابق أهم الارتفاعات في مراكش بـ 1,3% وفي فاس وطنجة بـ 1,1% وفي وجدة بـ 0,9% وفي كلميم وبني ملال بـ 0,8% وفي القنيطرة والرباط وتطوان بـ 0,7%. بينما سجل انخفاض في كل من الدار البيضاء والرشيدية بـ 0,1%.

وبالنسبة للتطور السنوي، فقد سجل الرقم الاستدلالي للاثمان عند الاستهلاك، خلال الشهرين الأولين من سنة 2022 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2021، أهم الارتفاعات في بني ملال بـ 4,8% وفي مراكش وكلميم بـ 4,0% وفي القنيطرة بـ 3,9% وفي آسفي بـ 3,8% وفي الدار البيضاء وفاس وسطات بـ 3,6% ؛ وأقل الارتفاعات في العيون بـ 1,8% وفي أكادير بـ 2,2% وفي الداخلة بـ 2,5%.

تطور التغيرات السنوية 2020 - 2022

السنة	فبراير/ فبراير[1]	الرقم الاستدلالي للشهرين الأولين [2]
2020	1,2	1,3
2021	0,3	0,2
2022	3,6	3,3

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

(1) تغير الرقم الإستدلالي للشهر الحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.
(2) تغير متوسط الرقم الإستدلالي للشهرين الأولين مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

مؤشرات إقتصادية ومالية

القطاعات المنتجة

	الوضعية من يناير إلى فبراير 2021	2022	التغير %
الصيد			
المنتوجات المسوقة للصيد الساحلي والتقليدي			
الوزن (بالطن)	145 332	115 029	– 20,9
القيمة (بألف درهم)	1 699 689	2 027 451	19,3

المصدر: المكتب الوطني للصيد.

	الوضعية من يناير إلى فبراير 2021	*2022	التغير %
الطاقة			
الطاقة الصافية المطلوبة (جيغاواط ساعة)	6 080	6 393	5,1
المعادن			
الإنتاج التجاري للفوسفاط (10^3 طن)	5 606	5 038	– 10,1
البناء			
إستهلاك الإسمنت (بألف طن)	2 117	2 240	5,8

المصادر : م.و.ك.م، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

المبادلات الخارجية

(بمليون درهم)	الوضعية من يناير إلى فبراير *2021	*2022	التغير %
التجارة الخارجية			
الصادرات	61 581	73 825	19,9
السلع (فاب)	42 697	54 330	27,2
الخدمات	18 884	19 495	3,2
الواردات	77 098	100 246	30,0
السلع (فاب)	65 629	89 204	35,9
الخدمات	11 469	11 042	– 3,7
الرصيد التجاري	– 15 517	– 26 421	– 70,3
نسبة التغطية %	79,9	73,6	
مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج	13 378	13 141	– 1,8

المصدر: مكتب الصرف.

السياحة

	الوضعية من يناير إلى نونبر 2020	*2021	التغير %
الليالي السياحية بالمؤسسات المصنفة (بالآلاف)	6 571	8 582	30,6
منها : الليالي السياحة الدولية (بالآلاف)	3 357	2 740	– 18,4

المصدر : وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

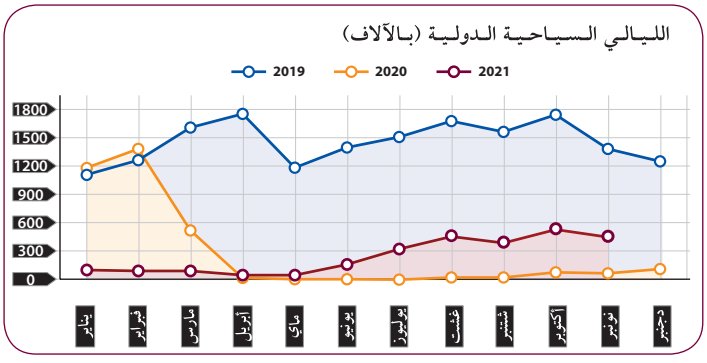

... معطيات غير متوفرة *: معطيات مؤقتة م: معطيات مصححة

المالية العمومية

(بمليون درهم)	الوضعية من يناير إلى فبراير 2021م	*2022	التغير %
المداخيل العادية	40 445	44 293	9,5
النفقات العادية	42 585	47 274	11,0
الدين العمومي	3 857	4 206	9,0
الإستثمار	15 320	14 948	– 2,4
الرصيد الصافي للحسابات الخصوصية	4 881	7 372	
رصيد الميزانية العامة	– 12 579	– 10 557	

المصدر: وزارة الإقتصاد والمالية.

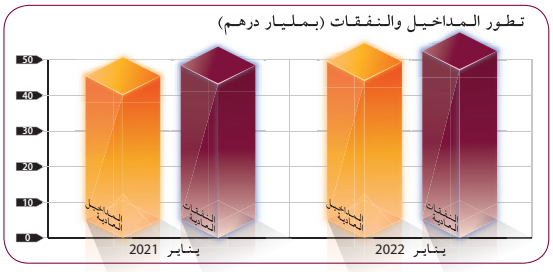

النقد

(بمليون درهم)	الوضعية من يناير إلى فبراير 2021م	*2022	التغير %
مجمع النقد م3	1 475 818	1 555 830	5,4
مجمعات التوظيفات السائلة	820 179	895 891	9,2
ديون للاقتصاد	1 121 630	1 168 933	4,2
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية	246 432	294 070	19,3
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على غير المقيمين	316 860	315 872	– 0,3
موارد ذات طابع غير نقدي	245 992	265 017	7,7
مقابلات الودائع لدى الخزينة	71 271	72 180	1,3
بنود صافية أخرى	– 34 383	– 30 209	12,1
مجموع المقابلات (1)	1 475 818	1 555 830	5,4

(1) مجموع المقابلات = ديون للإقتصاد + الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية + الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على غير المقيمين - موارد ذات طابع غير نقدي + مقابلات الودائع لدى الخزينة + بنود صافية أخرى.

المصدر : بنك المغرب.

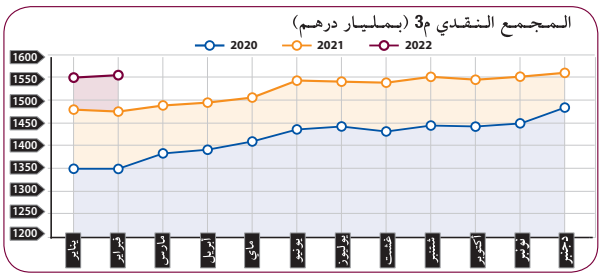

سوق العملة

	الوضعية في شهر فبراير 2021	2022	التغير %
البورصة			
حجم المعاملات (بمليون درهم)	1 777,20	4 241,49	138,7
رسملة البورصة (بمليون درهم)	585 905,89	681 886,15	16,4
مؤشر مازي	11 358,17	13 071,04	15,1
مؤشر MSI20	926,27	1 055,71	14,0

الهيئة المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة	07 يناير 2022	04 فبراير 2022	التغير %
العدد	539	540	0,2
الأصول الصافية (بمليون درهم)	590 539,42	616 630,36	4,4

المصادر: بورصة الدار البيضاء، الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

البحوث الفصلية حول الظرفية الاقتصادية

• قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية والطاقية والبيئية

• قطاع البناء

نبرز أهم ارتسامات أرباب المقاولات المستقاة من بحوث الظرفية الاقتصادية المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط برسم الفصل الأول من سنة 2022 لدى المقاولات التابعة لقطاعات الصناعة التحويلية والإستخراجية والطاقة والبيئية والبناء.

وترصد هذه الارتسامات التطور الحاصل في انتاج هذه القطاعات خلال الفصل الرابع من سنة 2021 وكذا التوقعات الخاصة بالفصل الأول من سنة 2022.

1. تقدير الانتاج حسب ارتسامات أرباب المقاولات بخصوص الفصل الرابع من سنة 2021

1.1 قطاع الصناعة

خلال الفصل الرابع من سنة 2021، قد يكون عرف إنتاج **قطاع الصناعة التحويلية** ارتفاعا نتيجة الزيادة في إنتاج أنشطة «الصناعات الغذائية»، و«التعدين» و«صنع منتجات أخرى غير معدنية» والتراجع في إنتاج «صناعة المشروبات» و«صنع الأجهزة الكهربائية».

وقد اعتبر مستوى دفاتر الطلب **لقطاع الصناعة التحويلية** عاديا حسب مسؤولي مقاولات هذا القطاع. وفيما يخص التشغيل، قد يكون عرف استقرارا. إجمالا، قد تكون قدرة الإنتاج المستعملة لقطاع **الصناعة التحويلية** سجلت نسبة 75%.

فيما يخص إنتاج **قطاع الصناعة الاستخراجية**، وخلال نفس الفصل، قد يكون عرف انخفاضا نتيجة التراجع في إنتاج الفوسفاط.

وقد اعتبر مستوى دفاتر الطلب عاديا. أما بخصوص عدد المشتغلين، فقد يكون عرف انخفاضا.

خلال الفصل الرابع من سنة 2021، قد يكون إنتاج **قطاع الطاقة** عرف انخفاضا نتيجة التراجع في «إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف». وبخصوص مستوى دفاتر الطلب، فقد اعتبر عاديا. أما بالنسبة لعدد المشتغلين، قد يكون سجل ارتفاعا.

وقد يكون انتاج **قطاع البيئة** عرف استقرارا بفعل الركود في إنتاج أنشطة «جمع ومعالجة وتوزيع الماء». وفيما يخص مستوى دفاتر الطلب، فقد اعتبر عاديا وقد يكون عدد المشتغلين عرف استقرارا.

قد يمثل استبدال جزء من المعدات وتوسيع النشاط أهم نفقات الاستثمارات لسنة 2021 بالنسبة لغالبية مقاولات قطاعات الصناعة التحويلية والاستخراجية والطاقية.

2.1 قطاع البناء

خلال الفصل الرابع من سنة 2021، قد تكون أنشطة **قطاع البناء** عرفت ارتفاعا. ويعزى هذا التطور أساسا من جهة، الى التحسن الذي قد يكون سجل في أنشطة «تشييد المباني» ومن جهة أخرى، الى الانخفاض الذي قد يكون سجل في «أنشطة البناء المتخصصة».

وقد اعتبر مستوى دفاتر الطلب أقل من عادي في قطاع البناء وقد يكون عدد المشتغلين عرف استقرارا. وفي هذا السياق، قد تكون قدرة الإنتاج المستعملة سجلت نسبة 68%.

وقد بينت نتائج البحث أن 44% من مقاولات قطاع البناء قد تكون رصدت ميزانية للاستثمار خلال سنة 2021، استعملت أساسا لتجديد جزء من المعدات.

2. استشراف الإنتاج حسب توقعات أرباب المقاولات بخصوص الفصل الأول من سنة 2022

1.2 قطاع الصناعة

خلال الفصل الأول لسنة 2022، يتوقع أرباب مقاولات **قطاع الصناعة التحويلية** استقرارا في الإنتاج. وتعزى هاته التوقعات بالأساس، من جهة، إلى التحسن المرتقب في أنشطة «التعدين» و «صنع الأجهزة الكهربائية»، ومن جهة أخرى، إلى الانخفاض المرتقب في أنشطة «صناعة السيارات» و«الصناعة الكيماوية». كما يتوقع أغلبية مقاولي هذا القطاع استقرارا في عدد المشتغلين.

خلال الفصل الأول لسنة 2022، واجه أزيد من نصف (53%) مقاولات الصناعة التحويلية صعوبات في التموين بالمواد الأولية وهمت هذه الصعوبات أساسا المواد الأولية المستوردة.

وقد اعتبر مستوى مخزون المواد الأولية عاديا فيما اعتبرت وضعية الخزينة صعبة حسب 27% من أرباب المقاولات. وحسب فروع النشاط، بلغت هذه النسبة 40% لدى مقاولات «صناعة النسيج والجلد».

وبخصوص **قطاع الصناعة الاستخراجية**، يرتقب أرباب المقاولات انخفاضا في الانتاج. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى التراجع المرتقب في إنتاج الفوسفاط. بالنسبة لعدد المشتغلين، فيتوقع أرباب مقاولات هذا القطاع انخفاضا خلال نفس الفصل.

كما يتوقع أغلبية أرباب مقاولات **قطاع الصناعة الطاقية**، خلال الفصل الأول لسنة 2022، انخفاضا في الإنتاج نتيجة التراجع المرتقب في «إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف». وبخصوص عدد المشتغلين، قد يعرف كذلك انخفاضا خلال نفس الفصل.

وفيما يخص **قطاع الصناعة البيئية**، فإن مقاولي هذا القطاع يتوقعون استقرارا في الإنتاج خصوصا في أنشطة «جمع ومعالجة وتوزيع الماء» واستقرارا في عدد المشتغلين.

2.2 قطاع البناء

إجمالا، من المنتظر ان يعرف نشاط **قطاع البناء** استقرارا خلال الفصل الأول من سنة 2022. ويعزى هذا التطور إساسا من جهة، إلى التحسن المرتقب في أنشطة «تشييد المباني» ومن جهة أخرى، إلى الانخفاض المنتظر في أنشطة «الهندسة المدنية».

كما يتوقع أغلبية مقاولي هذا القطاع استقرارا في عدد المشتغلين خلال نفس الفصل.

خلال الفصل الأول من سنة 2022، واجهت 40% من مقاولات قطاع **البناء** صعوبات في التموين بالمواد الأولية. وقد اعتبرت وضعية الخزينة صعبة حسب 46% من مقاولات هذا القطاع. وحسب فروع النشاط بلغت هذه النسبة النصف بالنسبة لمقاولات «أنشطة البناء المتخصصة».

آراء أرباب مقاولات الصناعة التحويلية (النسبة بـ %)

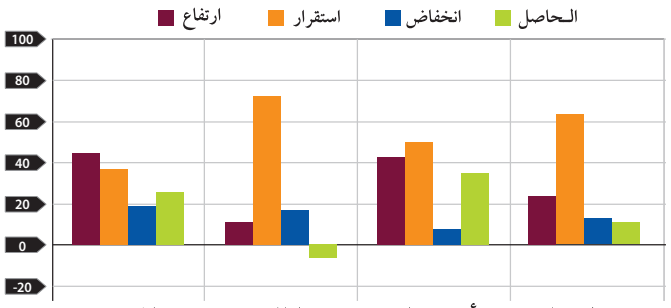

آراء أرباب مقاولات الصناعة الاستخراجية (النسبة بـ %)

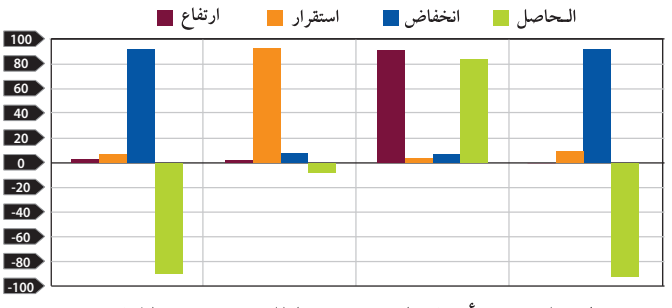

توقعات أرباب مقاولات الصناعة حول الانتاج (النسبة بـ %)

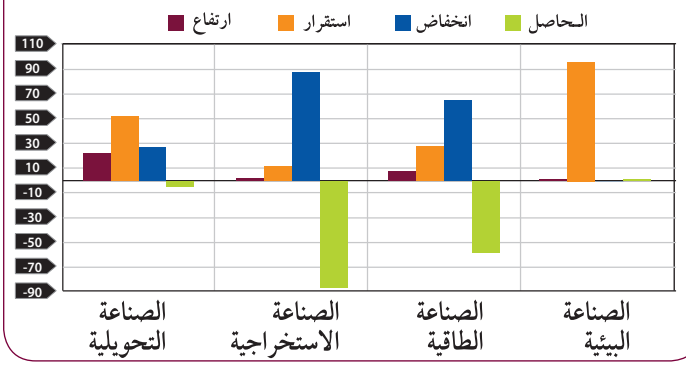

توقعات أرباب المقاولات لأنشطة قطاع البناء (النسبة بـ %)

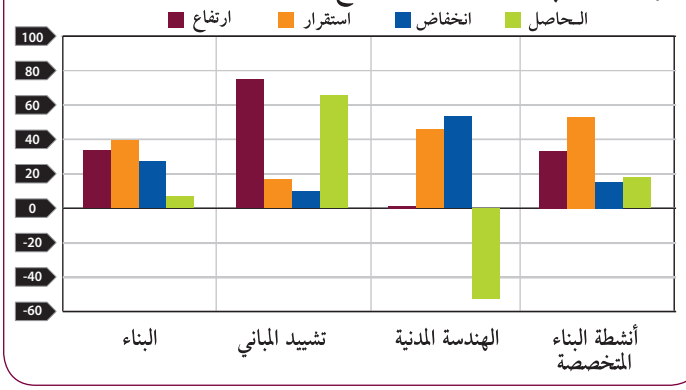

المـرأة وســوق العمــل

تعتمد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، من بين أمور أخرى، على الاستخدام الرشيد للرأس المال البشري. ولذلك فمساهمة المرأة، التي تمثل نصف هذا الرأس المال في جميع البلدان تقريبًا، أمر بالغ الأهمية. في السنوات الأخيرة، استفادت المرأة المغربية من عدة إصلاحات مؤسساتية ومجتمعية تضمن لها حقوقًا واسعة النطاق وبشكل متزايد، وتعزز تحرير طاقاتها ومساهمتها في تنمية البلاد. ومع ذلك، فإن اندماجها في سوق الشغل لا يزال يمثل صعوبة مزمنة.

بلغ عدد النساء بالمغرب 18 مليون،(50,3%) منهن 13,8 مليون في سن النشاط (15 سنة فما فوق). ويبين تحليل وضعية النساء تجاه سوق الشغل عن ضعف مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، حيث أن معدل نشاطهن لازال ضعيفا (20,9% وهو أقل بكثير من معدل نشاط الرجال). كما شهد تراجعا خلال العقدين الماضيين، من 28,1% في عام 2000 إلى 20,9% في عام 2021، على الرغم من الولوج المتزايد إلى التعليم والتكوين.

ويبلغ عدد النساء خارج سوق الشغل 10,9 مليون، حيث يمثلن 79,1% من مجموع النساء البالغات من العمر 15 سنة فما فوق (81,2% بالوسط الحضري و74,8% بالوسط القروي) حيث أن معظمهن ربات بيوت (73,7%) أو تلميذات أو طالبات (15,1%).

وبحسب الحالة الزواجية، فإن 59,6% من النساء خارج سوق العمل متزوجات و 25,7% عازبات. كما أن أكثر من أربعة من كل عشرة (42,3%) تقل أعمارهن عن 35 عامًا، 17,2% منهن تتراوح أعمارهن بين 35 إلى 44 و 40,5% في سن 45 وما فوق، وأكثر من 58% من هؤلاء النساء ليس لديهن شهادة و9,7% منهن حاصلات على شهادة ذات مستوى عالي.

بين سنتي 2019 و 2020، ونتيجة للتأثير المشترك للجائحة والجفاف، انخفض معدل نشاط النساء بـ 1,6 نقطة في سنة 2020 ليبلغ 19,9% مقابل 70,4% للرجال (0,6- مقارنة بسنة 2019).

بالإضافة إلى مشاركتها المنخفضة في سوق الشغل، تجد المرأة صعوبة في الحصول على عمل؛ إذ أنها أكثر عرضة للبطالة من الرجال (16,8% مقابل 10,9% في سنة 2021). بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل البطالة لديها في السنوات الأخيرة وزاد بعد أزمة كوفيد، حيث ارتفع من 12,8% سنة 2000 إلى 16,8% سنة 2021.

بين سنتي 2019 و 2020، أثر ارتفاع البطالة على جميع فئات السكان. وبذلك ارتفع معدل البطالة للرجال على التوالي من 7.8% إلى 10.7% ولدى النساء من 13.5% إلى 16.2%.

ما يقارب 78% من النساء العاطلات عن العمل تقل أعمارهن عن 35 سنة، عازبات (76,6%) و 86,3% منهن حاصلات على شهادة (57,1% حاصلات على شهادة ذات مستوى عالي)، و 91% من النساء العاطلات عن العمل يقطنن في المناطق الحضرية.

وبالإضافة إلى مشكل الانتقال من التعليم إلى سوق الشغل، فعدم التوافق البنيوي بين الطلب والعرض و القدرة على خلق فرص شغل ذات جودة تشكل، من بين أمور أخرى، عوامل تفسر هذه الصعوبة، أساسا بين الشابات اللواتي يتعرضن للبطالة بشكل حاد (41,9% مقابل28,4% لدى الشبان)

ومن ناحية أخرى، إذا كانت معدلات البطالة ترتفع بارتفاع مستوى التعليم كيفما كان الجنس، فلابد من الاشارة إلى أن وضع النساء يعد أكثر إشكالية، وخاصة فئة الحاصلات على شهادة ذات مستوى عالي، حيث يواجهن صعوبات كبيرة لولوج سوق الشغل (32,8% مقابل 21,9% لدى الرجال)

إضافة إلى صعوبة ولوج النساء لسوق الشغل، نجد أن النساء المشتغلات أكثر حضورا في قطاع «الفلاحة والغابة والصيد»، وغالبا تشتغلن شغل غير مؤدى عنه كمساعدات عائلية (36%).

كما أنهن أيضاً أكثر حضوراً في المهن الأولية ؛ حيث أن أكثر من ثلثهن (37,1%) هن عاملات أو عاملات بالفلاحة أوالصيد (مقابل 13,8% المائة من الرجال)، و14,4% هن عاملات غير فلاحيات بالمهن والحرف الصغيرة (مقابل 17,3% لدى الرجال).

ما يقارب 9% من النساء النشيطات المشتغلات يمارسن كمسؤولات تسلسليات، وأطر عليا و أعضاء مهن حرة مقابل 4,1% لدى الرجال. كما تشغل النساء أربعة من بين كل عشرة مناصب أطر عليا و أعضاء مهن حرة.

فضلاً عن ذلك، فقد شهد العقد الماضي اتجاهاً تنازليا في الشغل غير مؤدى عنه بين النساء النشيطات (من 48,6% إلى 36%) لصالح الشغل المأجور (34,9% إلى 47,8%). وانخفضت نسبة النساء في الشغل الموسمي أو الصدفي من 12% إلى 10,3%.

وأخيرا، فإن 58,8% من النساء المستأجرات يستفدن من التغطية الصحية مقابل 42% من الرجال.

الإيداع القانوني : 2003/0016

المندوبية السامية للتخطيط

إيلو 31-3، قطاع 16، حي الرياض الرباط – المغرب – ص.ب : 178 - 10 001
الهاتف : 04 69 57 37 5 (212+) – الفاكس : 02 69 57 37 5 (212+)
www.hcp.ma

أنجزت هذه النشرة بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية

BANK OF AFRICA
BMCE GROUP